الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/12
AU/STC/FMEPI/EXP/12(III)
Distr.: General
20 February 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء
داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية

تقرير عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

مقدمة

١- يقدِّم هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج التي تحققت منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٦ بفضل الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (النيباد). ويتناول التقرير هذا الدعم من ثلاث زوايا: دعم قرارات رؤساء الدول؛ وقرارات الاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛ وتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له. ويلبي التقرير ما أعربت عنه الدول الأعضاء من حاجة إلى تقديم تقارير منتظمة ومنهجية

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEPI/1(III)

عما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة لدعم الأولويات القطاعية للنيباد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

أولاً– المقررات الصادرة عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي

ألف– المقررات المتعلقة بدمج تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الوطنية، وبخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢– استحدثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة أدوات لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لدمج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطر التخطيط على الصعيد الوطني. وستساهم هذه الأدوات في تنفيذ المبادرتين بصورة أكثر اتساقاً في أفريقيا، وستُستخدم على أساس تجريبي في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بالتدريب، عمدت اللجنة، عن طريق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، إلى تحديث الدورة التي تنظمها في مجال المبادئ الأساسية للتخطيط الاقتصادي، من أجل معالجة دمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الوطنية. وبوجه عام، جرى إبلاغ جميع مديري الدورة بالحاجة إلى ضمان إدخال هاتين الخطتين في المواد التدريبية، على أن يشمل ذلك الجوانب الأساسية من قبيل دمجهما في الأطر الاستراتيجية الوطنية. وفي هذا السياق، شارك المعهد في حلقة نقاش رفيعة المستوى نظمها في داكار، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة كازاخستان بشأن دمج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في وسط وغرب أفريقيا.

٣– واستمرت البرامج الفرعية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الإسهام في تطوير وتجويد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإطار رصد وتقييم الأهداف. وتضمنت الجهود الرامية إلى المساهمة في وضع مؤشرات خاصة بأهداف محددة مشاركةَ كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة سياسات الأراضي في مصرف التنمية الأفريقي، في تفعيل إطار للرصد والتقييم يشتمل على مؤشرات لتتبع التزامات أفريقيا في مجال إدارة الأراضي. ويجري تجريب هذه المؤشرات في عشرة بلدان، بما في ذلك تلك التي أنيط بها تتبع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ — وبخاصة الأهداف ١ و٢ و٥. وفي إطار لجنة سياسات الأراضي، أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي برنامجا لدعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال دمج الشواغل المتعلقة بحيازة الأراضي التي أثيرت في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ — وهي ذات صلة أيضا بالأهداف ١ و٢ و٥.

٤– وأقرت اللجنة بالإجماع في دورتها الخامسة التوصية بإنشاء برنامج أفريقي لبيانات وإحصاءات التوسع الحضري في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك لتعزيز قدرة البلدان على

مواءمة مفاهيم التحضر ومؤشراته ومنهجياته، وإنتاج وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتحضر بغية تحسين التخطيط ورسم السياسات على الصعيد الوطني في أفريقيا. وبالنظر إلى أن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة قد أنشأت بالفعل الفريق الرفيع المستوى المعني بالشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاء لخطة التنمية المستدامة لعام عام ٢٠٣٠، فلا حاجة بالتالي لإنشاء هيئة حكومية دولية أخرى من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ في إطار البرنامج المشترك المتعلق بهجرة اليد العاملة في أفريقيا، العمل على تجميع وإنتاج إحصاءات بشأن هجرة العمالة بالنسبة للقارة الأفريقية. وسيتولى الفريق العامل المعني بإحصاءات هجرة العمالة إعداد تقارير نصف سنوية منتظمة عن إحصاءات هجرة العمالة في أفريقيا، ويتألف الفريق من أعضاء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وقد أُعد التقرير الأول بهذا الشأن في عام ٢٠١٦ وجرى توزيعه على طائفة واسعة من الجهات الرئيسية المعنية.

باء- مقرر بشأن الإطار المنسق لتعزيز استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا

٥- بناء على طلب من مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، استكملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وضع إطار قاري يهدف إلى الإسراع في تنفيذ خطة عمل داكار، وبخاصة مشاريع الهياكل الأساسية الستة عشر العابرة للحدود التي أقرها رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا عام ٢٠١٤. وهذا الإطار بمثابة قانون نموذجي سيعرض على مؤتمر الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٧. ويشتمل الإطار على أقسام تتعلق بالجهات المنظمة للمشاريع، ومكافحة الفساد وتحديد معايير الشفافية، وحرية حركة الكيانات والأفراد والسلع والخدمات، والهجرة، والمشتريات، وتسوية المنازعات، وغير ذلك من المسائل.

٦- وتيسيراً لإدماج القانون النموذجي لدى البلدان الأفريقية، تسعى اللجنة ووكالة النيباد إلى الحد من المخاطر المرتبطة بهذه المشاريع الستة عشر، وذلك بتقديم الدعم الفني إلى الدول التي تطلب ذلك.

جيم- مقرر بشأن موضوع اجتماعات الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧ "تسخير العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار في الشباب"

٧- أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عملية تشاورية بين أصحاب مصلحة متعددين من أجل

إعداد خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧ بشأن تسخير العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار في الشباب، وتعكس العملية التشاورية مدخلات وتطلعات طائفة واسعة من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

٨- وقد وُضعت خريطة الطريق هذه مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة الملحة إلى تحويل إمكانات شريحة الشباب الكبيرة في أفريقيا، التي يُطلق عليها أحيانا ''طفرة الشباب''، إلى عائد ديمغرافي والمساعدة على توجيه البلدان الأفريقية نحو تحقيق التطلعات والأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتسم فوق ذلك بأهميتها الكبيرة.

٩- ويمكن تعريف العائد الديمغرافي بأنه الفوائد التي قد تتحقق، في حالات تراجع معدلات الخصوبة، عندما يكون بين سكان البلد عدد كبير نسبياً من الأشخاص في سن العمل، فيستثمِر البلد بصورة فعالة في صحة الشباب وتمكينهم وتعليمهم وتوفير فرص العمل لهم عن طريق اتخاذ إجراءات عامة وإشراك القطاع الخاص.

١٠- ويصب موضوع الدورة الثامنة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا ''الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمارات'' كذلك في تطبيق هذا القرار. وستتيح الدورة فرصة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمناقشة ووضع السياسات المناسبة لتمكين أفريقيا من جني فوائد العائد الديمغرافي، بما في ذلك من خلال توفير فرص العمالة والعمل اللائق للشباب في القارة. وستنظم الدورة بصورة مشتركة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من خلال الأفرقة الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، بالنظر إلى المساهمة الكبيرة التي تقدمها الأفرقة لتحقيق هذا الالتزام. وسيساعد التعاون النشط على زيادة التركيز على استراتيجيات تسريع التحول الديمغرافي، وتهيئة الظروف المواتية للاستفادة من العائد الديمغرافي، بما في ذلك أطر مشاركة الشباب الفعلية والمثمرة في الأنشطة الاقتصادية.

دال- مقرر بشأن مشاركة أفريقيا في مفاوضات المناخ على الصعيد العالمي

١١- عُقد في القاهرة في الفترة من ١٦ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اجتماع الفريق العامل التقني المعني بمبادرة التكيف في أفريقيا، وذلك خلال الدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وحضر الاجتماع ممثلون عن المؤسسات المعنية - وكالة النيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقيين ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبمناسبة يوم أفريقيا، خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في مراكش، المغرب، نظمت مناقشة رفيعة المستوى بشأن مبادرة التكيف في أفريقيا من أجل زيادة التعريف بها وإبرازها.

١٣- وقد استكملت خطة العمل المتعلقة بمبادرة تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا (ClimDev-Africa). وتسلط خطة العمل الضوء على استراتيجيات دعم الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاق باريس وتحقيق أقصى الفوائد من الاتفاق في سبيل الانتقال إلى تنمية قليلة الانبعاثات الكربونية ومقاومة لتغير المناخ.

١٤- وأجرى المركز الأفريقي لسياسات المناخ العديد من التقييمات، بوصفه أمانة برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا، بغية توجيه ودعم الدول الأفريقية الأعضاء في تنفيذ مساهماتها المعتزمة المحددة وطنيا، مؤكداً على الإجراءات المشروطة وغير المشروطة ووسائل تنفيذها.

١٥- وبدعم من المؤسسات الأفريقية الأخرى، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عقدت وكالة النيباد المنتدى الثاني لتحالف الزراعة الذكية مناخيا في أفريقيا، تحت رعاية حكومة كينيا. وكان موضوع المؤتمر هو" من الاتفاق إلى العمل: تنفيذ المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا من أجل تحقيق قدرة الزراعة في أفريقيا على النمو والصمود".

هاء- مقرر بشأن رصد حالة الإيدز في أفريقيا

١٦- يواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية، العمل بشكل وثيق مع بعضهما بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد من أجل تنفيذ خطة صناعات المستحضرات الصيدلانية لأفريقيا، وتعاونت هذه الجهات مع العديد من المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك منظمة ميثاق دستور الأدوية في الولايات المتحدة والشبكة الأفريقية للابتكار في مجال الأدوية ووسائل التشخيص.

١٧- ويجري العمل في هذا المجال لدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وقد أحرز تقدم كبير في عام ٢٠١٦ بشأن خريطة الطريق المتعلقة بالممارسات الصناعية الجيدة، وكذلك بشأن تقييم المخاطر المرتبطة بقائمة الأدوية الأساسية، وهما من المحاور الأساسية لخطة العمل الخاصة بخطة صناعات المستحضرات الصيدلانية لأفريقيا. ويشكل هذان العنصران الإطار التقني الذي يوجه خطط الشركات الرامية إلى بلوغ معايير الإنتاج الدولية؛ كما يتيح للهيئات التنظيمية الأدواتَ والمعايير اللازمة لرصد التقدم المحرز، ويمكّن من تصنيف قدرات الشركات وإعادة تصنيفها مستقبلاً.

١٨- وقد اعتمدت النيباد وشركاء آخرون في المبادرة الأفريقية لتنسيق اللوائح التنظيمية للأدوية، منهجية خريطة الطريق التي وضعتها اليونيدو بشأن الممارسات الصناعية الجيدة، كأساس لأطر خريطة الطريق الإقليمية المتعلقة بالممارسات الصناعية الجيدة. ومن المقرر أن يبدأ العمل في عام ٢٠١٧ على وضع إطار إقليمي لخريطة الطريق المتعلقة بالممارسات الصناعية الجيدة لمنطقة الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقب إبرام اتفاق بين منظمة الصحة لغرب أفريقيا واليونيدو. وسينفذ هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، والنيباد، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

١٩- وقدمت منظمة الصحة العالمية وأفرقة اليونيدو خريطة الطريق المتعلقة بالممارسات الصناعية الجيدة ونهج تقييم المخاطر المرتبطة بالخسائر القصوى المقدّرة، إلى لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية المعنية بمواصفات المستحضرات الصيدلانية، من أجل الحصول على التوجيه. وتعمل هذه الأفرقة مع العديد من أصحاب المصلحة (على الصعيدين الوطني والدولي) في إثيوبيا لدعم تنفيذ خريطة الطريق المذكورة كجزء من الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المتعلقة بتطوير الصناعة الصيدلانية الإثيوبية. وواصلت منظمة الصحة العالمية دعم التنفيذ الشامل لهذه العملية، التي تعتبر من الأولويات الوطنية، بما في ذلك عن طريق إجراء دراسة جدوى بشأن التصنيع المحلي للمكونات الصيدلانية الفعالة.

٢٠- وخلال منتدى الاستثمار العالمي في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٦، عُقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى شارك في استضافته برنامج الأمم المتحدة المشترك ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وقد ركز الاجتماع على الاستثمار في قطاع المستحضرات الصيدلانية. وخرج اجتماع المائدة المستديرة باعتماد إعلان نيروبي، الذي وقعه المدير التنفيذي للبرنامج المشترك والأمين العام للأونكتاد ووزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا ووزير الصحة الكيني ومفوض التجارة والصناعة للاتحاد الأفريقي.

٢١- وفي عام ٢٠١٦، أنشأ الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية، الذي سينسق عمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك. وتناول الفريق مسألة الحصول على الأدوية في جميع أنحاء العالم، لكنه أولى اهتماما خاصا للحالة في أفريقيا، بما في ذلك من خلال حوار عام نُظم في جوهانسبرغ. ويشكل عدد من كيانات الأمم المتحدة جزءا من فريق خبرائه الاستشاري، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو والأونكتاد وجهات أخرى. وقدمت اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية ورقة مشتركة بشأن الدور الكبير الذي يمكن أن يضطلع به تعزيز الإنتاج المحلي في تحسين الحصول على الأدوية الأساسية الفعالة والميسورة التكلفة في أفريقيا.

٢٢- ومن المشاريع الأخرى التي دُعمت في عام ٢٠١٦ عمل اليونيدو لدعم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الصناعة الصيدلانية في غانا وكينيا وزمبابوي؛ والجهود التعاونية التي قادها برنامج الأمم المتحدة المشترك من أجل دعم الجزائر في إنشاء مركز امتياز خاص بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة؛ وتقييم الفرص المتاحة لإنتاج اللقاحات في أفريقيا الذي أجرته منظمة الصحة العالمية

واليونيدو والمبادرة الأفريقية لتصنيع اللقاحات؛ وقيام اليونيدو بإيجاد حل لمسألة البيانات السوقية لفائدة منطقة شرق أفريقيا، وذلك بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وجهات أخرى.

٢٣- وفي عام ٢٠١٦، وافقت المنظمات الخمس التي أشار إليها المقرر الصادر بشأن رصد حالة الإيدز في أفريقيا (مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد واليونيدو ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك) على وضع برنامج مشترك لتسريع تنمية الصناعة في القارة، عن طريق تمكين جميع الشركاء من العمل بصورة منسقة ومنظمة. وسيكون إطلاق هذا البرنامج المشترك من أولويات عام ٢٠١٧، مثلما هو الحال بالنسبة للاتصال بالشركاء الآخرين من أجل إنجاز هذه المهمة.

واو- مقرر بشأن منطقة التجارة الحرة القارية

٢٤- أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها أحد أعضاء فرقة العمل القارية المعنية بمنطقة التجارة الحرة القارية، مشروع النص التفاوضي للنظر فيه من جانب فرقة العمل وترجمته إلى لغات العمل في الاتحاد الأفريقي. وستتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي تعميم مشروع النص على الدول الأعضاء لتمكينها من التشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وستقدمه أيضا إلى المحفل التفاوضي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وجهات معنية أخرى، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أسبوع التجارة الأفريقية، الذي شمل منتدى التجارة الأفريقي، وهو جزء من الهيكل المحدد لمنطقة التجارة الحرة القارية. وفي حين تمضي العملية نحو إجراء مفاوضات تستند إلى النص، يُتوقع أن يفضي مشروع النص بإشراك مختلف الجهات صاحبة المصلحة من خلال منتديات من قبيل منتدى التجارة الأفريقي، إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء أثناء المفاوضات بين الدول الأعضاء.

٢٥- وأنشأ مؤتمر الاتحاد الأفريقي كذلك، في دورته المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٦، فريقا رفيع المستوى يتألف من خمس شخصيات بارزة لدعم تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وعملت اللجنة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تحديد اختصاصات الفريق. وقد خصص المركز الأفريقي للسياسات التجارية الموارد اللازمة لدعم عمل الفريق طوال عام ٢٠١٧.

٢٦- وواصلت اللجنة تقديم الدعم التقني إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في مختلف المحافل، بما في ذلك فرقة العمل القارية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، والمحفل التفاوضي بشأن هذه المنطقة، واجتماع وزراء التجارة الأفريقيين. وقدمت أيضا الدعم التقني في مجالات سياسة الاستثمار، وقانون النمو والفرص في أفريقيا، والقضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية.

ثانيا– مقررات الاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي

ألف– الإبلاغ والمتابعة المتكاملان بشأن التنمية المستدامة

٢٧- جرى تعزيز القاعدة الإحصائية الإلكترونية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق إنشاء بوابة البيانات الإحصائية ''ECAStats ''. وتتضمن البوابة بوابة فرعية بشأن أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوخى أيضا إنشاء بوابة لدعم التقارير السنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متى اتُفق على إطار إبلاغ موحد بالنسبة للخطتين.

باء– منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

٢٨- بالتعاون مع حكومة مصر، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي الدورة الثانية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٦، تحضيرا لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، وكان ذلك بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأتاح المنتدى منبرا للدول الأعضاء لخوض حوار بشأن تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعزز المنتدى أيضا فهم الدول الأعضاء وقدراتها فيما يتعلق بنهج السياسة العامة اللازمة لكفالة فعالية تنفيذ ومتابعة الخطتين بصورة شاملة ومتكاملة وعلى النحو الواجب.

٢٩- وفي هذا الصدد، توصلت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الرئيسية إلى توافق في الآراء، واعتمدت الرسائل الرئيسية التي تحدد الإجراءات السياساتية والتدابير اللازمة للنهوض بالتنفيذ الشامل والمتكامل لخطتي التحول المتآزرتين ومتابعتهما. والرسائل الرئيسية التي اعتمدها المنتدى تشكل المساهمة الجماعية المقدمة من القارة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، وهي مساهمة شاركت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وقدمت الدعم الفني إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الدعوة وحشد الدعم الدولي من أجل التنفيذ المتكامل للخطتين.

٣٠- وتمشيا مع هذا المقرر، اعتمد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ توصيات لتعزيز شكل وعمل المنتدى الذي صُمم لتجنب الازدواجية ولإنشاء هياكل جديدة وتعزيز التعلم على نطاق منظومة الأمم المتحدة والأقاليم والمناطق دون الإقليمية. وتتضمن التوصيات والرسائل الرئيسية التي سيُسترشَد بها في جدولة وشكل المنتدى ما يلي:

(أ) أن تراعي نتائج المنتدى عمليات استعراض تنفيذ الخطتين التي تضطلع بها مختلف الجهات صاحبة المصلحة وتسترشد بها، بما في ذلك المنظمات والآليات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية والشركاء الآخرين. وينبغي تنسيق الاستعراضات الأخرى لتنفيذ الخطتين، أو الاستعراضات ذات الصلة بهما، مع أعمال المنتدى لضمان أن تسهم هذه الاستعراضات في تقييم أفريقيا لتنفيذ الخطتين على الصعيد الإقليمي. وينبغي لعمل المنتدى أن يمكِّن من النظر الفعال في التقارير والمدخلات الأخرى التي تتمخض عنها عمليات الاستعراض هذه؛

(ب) يعد تعلم الدروس وتبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان، داخل منظومة الأمم المتحدة ومع غيرها من المحافل الإقليمية ودون الإقليمية، والمجموعات والمنظمات الرئيسية، من العمليات الهامة لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ولذلك، ينبغي أن يشمل المنتدى ترتيبات للتعلم وتبادل الخبرات. ومن المهم مساعدة البلدان التي تتطوع بالخضوع للاستعراض خلال دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المشاركة في منتدى أفريقيا الإقليمي، ولكي تتمكن من تقاسم ما لديها من خبرات ودروس مستفادة مع غيرها. وينبغي إجراء دراسات حالة لدعم هذا التعلم والتبادل. وينبغي دعم البلدان الأفريقية وتشجيعها على المشاركة والإسهام في مختلف منتديات التعلم والتبادل.

جيم– الهجرة الدولية في أفريقيا

٣١– تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بصورة مشتركة من أجل إنشاء فريق رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، ويجري إنشاء أمانة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم عمل هذا الفريق. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع برنامج شامل بشأن الهجرة يقوم على تناول التوجهات الأفريقية القوية. وستجرى دراسات، على النحو الموصى به، كجزء من البرنامج الشامل.

دال– تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي بشأن المعلومات

٣٢– عقد الاستعراض الإقليمي الأفريقي السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في أديس أبابا يومي ١٥ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فركز على تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السياسات والاستراتيجيات الإنمائية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هاء- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٣٣- من المقرر تنظيم الدورة الخامسة والخمسين لمجلس إدارة المعهد في آذار/مارس ٢٠١٧، حيث تُعرض النظم الأساسية المنقحة للنظر فيها بصفة نهائية.

٣٤- وحتى الآن، تلقت أمانة المعهد أسماء تسعة من ممثلي البلدان، من الدول الأعضاء التالية: أوغندا، وزامبيا، والسودان، وغابون، وغانا، وغينيا الاستوائية، وكينيا، وليسوتو، والمغرب. وما زال يتعين تحديد البلد الثاني من غرب أفريقيا الذي سيكون ممثلا في المجلس. وجرى الاتصال بجنوب أفريقيا عن طريق سفارتها في إثيوبيا، بصفتها رئيسة للمكتب، بهدف تيسير العملية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع في داكار مع سفير ليبريا لدى السنغال، ثم بُعثت رسالة تطلب إلى ليبريا التدخل بشأن هذه المسألة بصفتها رئيسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجري بذل الجهود من أجل المتابعة.

٣٥- وبالمقارنة مع عام ٢٠١٥، انخفضت الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء في عام ٢٠١٦ إلى حد كبير، من ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٥٠٤،٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٦٧ في المائة تقريبا. وتطلب أمانة المعهد من الممثلين المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة إعادة تأكيد أهمية دفع الاشتراكات السنوية المقررة وتسوية المتأخرات لضمان استدامة خدمات المعهد في مجال بناء القدرات.

٣٦- وعلى مدار السنة، سعى شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مثل جامعة جنيف ومفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى دعم المعهد بصورة مباشرة. ومن خلال التعاون الوثيق مع شُعَب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استفاد المعهد أيضا من الدعم غير المباشر من سائر شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك على سبيل المثال، من خلال اتفاق التمويل المشترك مع الدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج.

٣٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى المعهد دعما مالياً مباشراً بلغ قدره ٦٠٠،٠٠٠ دولار للأنشطة التي يضطلع بها المعهد بمفرده وتلك التي تشمل التعاون بين الشعب. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المواد التي عززت الدورات التدريبية التي ينظمها المعهد وأتاحت خدمات الموظفين كمحاضرين خلال تلك الدورات.

واو- استعراض الإطار الاستراتيجي والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٣٨- الغرض من الإطار الاستراتيجي، الذي يخضع للمراجعة في الوقت الراهن، هو النظر في مدى جودة استجابة الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلياتها وعملياتها

لاحتياجات الدول الأعضاء، من حيث أهميته في التصدي لتحديات التنمية في القارة وفعاليتها وكفاءتها في أداء هذا الدور. وسيتناول أيضا تأثير الاجتماعات السنوية المشتركة وتأثير الأجهزة الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إن وجد، على صياغة السياسات وتنفيذها في الدول الأعضاء.

٣٩- ولدى إجراء هذا التقييم، ستنظم طائفة واسعة من المشاورات مع الدول الأعضاء، والمكتب الحالي للاجتماعات السنوية المشتركة، وطائفة من كيانات الأمم المتحدة ذات التمثيل الإقليمي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك مع مديري البرامج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، والمكاتب دون الإقليمية. وستجرى دراسة استقصائية عن طريق توزيع استبيان على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمشاركين من الدوائر الأكاديمية ومجامع الفكر والهيئات الأخرى، بغية الحصول على آرائها بشأن أهمية وكفاءة وفعالية الاجتماعات السنوية المشتركة.

ثالثا- دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف- الدعم التقني المباشر المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١- الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧

٤٠- بناء على التأثير السياساتي الذي تولد خلال عام ٢٠١٦، تلقى إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورة حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جنوب أفريقيا، الدعم من المجموعة الأفريقية في نيويورك، خلال تحضيرها للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستكملت هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٥٤/٧١ بشأن إطار شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية، وخطة التنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧.

٢- تقديم الدعم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٤١- أصبحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقاً لولايتها المتمثلة في تعزيز الحوكمة الرشيدة في القارة، ركيزة لدعم تنفيذ العملية الحالية لإعادة تنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وإلى جانب الخوض في عملية إعادة تنشيط الآلية، ساهمت اللجنة في وضع الخطة الاستراتيجية للآلية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وصياغة خطة عمل لمنظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ خطة إعادة التنشيط.

٤٢- وقدمت اللجنة الدعم التقني إلى بعض البلدان المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مثل كوت ديفوار وكينيا وليبريا، من أجل إطلاق عملية تقييم ذاتي فعالة من الناحية التقنية. وساعدت أيضا على صياغة تقارير الاستعراض الخارجي الخاصة بتشاد والسنغال والسودان، والجيل الثاني من الاستعراض الخارجي الخاص بكينيا. ونتيجة لذلك، أجرت تشاد وجيبوتي والسنغال استعراضا للأقران خلال دورة مؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. كما عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا إقليميا لغرب أفريقيا، لتشجيع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الانضمام إلى الآلية. وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة خطة عمل بشأن تنفيذ منظمات المجتمع المدني لخطة إعادة تنشيط الآلية.

٤٣- وعقدت اللجنة، انطلاقا من خططتها الاستراتيجية الحالية، اجتماعاً بشأن التخطيط الاستراتيجي في حزيران/يونيه ٢٠١٦ مع أمانة الآلية، من أجل الاتفاق على خطة عمل مشتركة لعام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل إضفاء الطابع الرسمي على هذه الشراكة التي طال انتظارها، اتُفق على مذكرة تفاهم مع الأمانة، جرى التوقيع عليها في آب/أغسطس ٢٠١٦، في نيروبي، وسيجري إضفاء الطابع الرسمي عليها على هامش مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته المقرر عقدها في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٤٤- وشاركت اللجنة في مؤتمر القمة الخامس والعشرين للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على مستوى رؤساء الدول والحكومات، المعقود في نيروبي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، على هامش مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وأكد رؤساء الدول والحكومات التزامهم بمسألة تحسين الحوكمة في أفريقيا، انطلاقا من مصالح وتطلعات الشعوب الأفريقية. وأُحرز تقدم كبير بتعيين رئيس تنفيذي جديد للآلية، وتمكنت أمانة الآلية، بدعم من الشركاء الاستراتيجيين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، من إرسال بعثتي استعراض قطري لكل من تشاد والسنغال. واتُفق على أن تسدد الدول الأعضاء في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران متأخرات مساهماتها في غضون ثلاث سنوات، وعلى زيادة المساهمة السنوية من المبلغ الحالي الذي يبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار إلى ٢٠٠,٠٠٠ دولار اعتبارا من عام ٢٠١٧. ووقعت اللجنة أيضا على مذكرة تفاهم مع الأمانة القارية للآلية.

٤٥- وساهمت اللجنة في مهمة التحليل السابق للبعثة الخاصة بكينيا، في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكان الهدف الرئيسي من البعثة هو بدء الاستعراض الثاني للآلية- الأول من نوعه منذ إطلاق العملية. واستعرضت البعثة إنشاء الهياكل الوطنية وتحققت من شمول العملية على الصعيد الوطني. وعلى وجه التحديد، تمكنت البعثة من تجميع الإحصاءات، وإجراء البحوث المكتبية الأولية، واضطلعت بدراسات استقصائية ونظمت مناقشات أجرتها مجموعات تركيز في البلد بشأن المسائل الرئيسية التي أثيرت في مشروع ورقة المسائل.

٤٦- واستعرض فريق التحليل كذلك جميع المعلومات والبيانات التي قُدمت، ورسم صورة شاملة للحالة في المجالات المواضيعية الأربعة للآلية. كما وضع اللمسات الأخيرة على ورقة المناقشة الرئيسية والتحليل الأولي لكي تستخدمهما بعثة الاستعراض. وتمثل الهدف العام في استعراض جودة إعداد التقرير وفريق الاستعراض.

٤٧- وفي ليبريا، نظمت اللجنة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ثلاث فعاليات بالتعاون الوثيق مع الأمانة القارية للآلية والسلطات الوطنية، من أجل ضمان فعالية العملية وشمولها: كان أولها، تنظيم حملة توعية وطنية؛ وثانيها، حلقة عمل بشأن منهجيات الآلية ووضع استبيان منقح؛ وثالثها، تنظيم تدريب لفائدة العاملين في وسائط الإعلام. وبعد هذه الفعاليات، كان من المتوقع أن تطلق السلطات الوطنية حملة توعية على نطاق البلد ودراسة استقصائية تتناول الأسر المعيشية والصادرات. ووافقت ليبريا على استكمال عملية التقييم الذاتي بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٧ والخضوع لاستعراض الأقران في تموز/يوليه ٢٠١٧.

باء- تقديم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية

١- سياسة الاقتصاد الكلي

٤٨- وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامج عمل لفائدة السنغال، بعد بعثة استطلاعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبعثة تقنية في أيار/مايو ٢٠١٦. وأعرب مدير إدارة التخطيط في وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط عن ارتياحه إزاء تعاون اللجنة الاقتصادية في مجال بناء القدرات.

٤٩- وفي ضوء النتائج الجيدة الأخيرة التي حققتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، نظمت اللجنة حلقة عمل لتنمية القدرات لفائدة كبار موظفي الهيئة في جيبوتي خلال الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١٦. واستكشفت حلقة العمل، في جملة مسائل أخرى، الحالة الراهنة للاقتصاد الأفريقي، والتكامل الإقليمي، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى منها، وأوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، والتصنيع، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتكاليف النزاعات. ومكّن هذا الحدث الرفيع المستوى من عرض أعمال اللجنة وأطلع كبار الموظفين المشاركين من إيغاد على الخيارات السياساتية للجنة.

٥٠- وعُزز الدعم المقدم إلى إيغاد عن طريق التحاور مع كبار راسمي السياسات بشأن المسائل ذات الصلة بالنهوض باقتصادات دول منطقة إيغاد عن طريق تعميق التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، بغية تعزيز فهم البلدان للتحديات الإنمائية التي تواجه المنطقة، ولأفضل الوسائل لصياغة السياسات الإقليمية المناسبة. وقد تحقق ذلك في اجتماع عقد في نيروبي، في الفترة من ١٢

إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما تولت اللجنة صياغة استراتيجية لتنمية القدرات لفائدة إيغاد، لاعتمادها من جانب الدول الأعضاء فيها.

٥١- ويعد كبح التدفقات المالية غير المشروعة أحد مجالات التأثير السياساتي المحدد الهدف الذي مارسته اللجنة في بلدان مثل جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا. حيث ساعدت اللجنة في تنظيم الاجتماع الافتتاحي للاتحاد المعني بوقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وقد عُقد الاجتماع يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تحت رئاسة ثابو مبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وسيكون هذا الاتحاد بمثابة منتدى لأصحاب مصلحة متعددين للاستفادة من الشراكات التي أُقيمت بين الجهات المعنية منذ إصدار تقرير الفريق، وسيتولى بالمقابل التوجيه الاستراتيجي العام للجهود الرامية إلى الحد من هذه التدفقات من أفريقيا.

٥٢- وطلب الاتحاد الأفريقي أيضا من اللجنة تقديم الدعم التقني إلى مكتب الممثل الخاص لصندوق السلام الأفريقي. ولدى تقديم هذا الدعم، تستطلع اللجنة الخيارات التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء من أجل زيادة الإيرادات الخاصة بدعم ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك صندوق السلام. ويعكف مركز الديمقراطية والتنمية على إعداد تقرير كان من المقرر تقديمه إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته التي عقدت في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢- التصنيع (التكامل الإقليمي)

٥٣- عقب مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في هراري في آذار/مارس ٢٠١٥، والذي وافق على استراتيجية التصنيع وخريطة الطريق الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأكد مجددا على أهمية التنمية الصناعية في تخفيف حدة الفقر والتحرر الاقتصادي لشعوب المنطقة، طلبت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع خطة عملها لتنفيذ خريطة الطريق والاستراتيجية. وهذا الطلب يبين المدى الذي يمكن أن تبلغه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التأثير بشكل فعال على الخيارات السياساتية والقرارات، ويعرض الالتزام المذكور فرصة أخرى لتعزيز رسالة اللجنة بشأن التصنيع في أفريقيا بوصفه الدعامة الأساسية للتحول الاقتصادي.

٥٤- كما دعت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اللجنة إلى المساعدة في إنشاء مرصد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المنطقة دون الإقليمية. ويجري إنشاء المرصد لدعم التصنيع في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوصفه أداة لجمع المعلومات. وستستخدم هذه الأداة، عند استكمالها، في توجيه إنشاء قاعدة للبيانات وبوابة وفي إعداد التقارير، وستساهم أيضا في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد استُكمل تقريباً إنشاء الإطار الإلكتروني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومن المتوقع الموافقة عليه في عام ٢٠١٧.

٥٥- كما يُعد تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى إثيوبيا، وأنغولا، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وكينيا، ونيجيريا مؤشرا يدل على التأثير السياساتي للجنة، ويُظهر الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على معارف اللجنة في مجال المسائل المتعلقة بالتجارة والتصنيع.

٣- التخطيط الإنمائي والإدارة العامة

٥٦- في عام ٢٠١٦، أقر مجلس وزراء جماعة شرق أفريقيا رؤية الجماعة لعام ٢٠٥٠ في اجتماعه الثالث والثلاثين المعقود في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، وأقرها كذلك مجلس رؤساء الجماعة في مؤتمر القمة الذي عقد في ٢ آذار/مارس ٢٠١٦. حيث أعرب الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا عن تقديره للجنة الاقتصادية لأفريقيا على الدعم التقني والمالي المقدّر الذي قدمته من أجل صياغة رؤية جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠١٥. واستناداً إلى هذا التعاون المثمر، طلبت الجماعة من اللجنة، في تموز/يوليه عام ٢٠١٦، دعم صياغة الاستراتيجية الخامسة للتنمية الخاصة بالجماعة؛ ويجري حاليا التعاون من أجل تحقيق تلك الغاية.

٥٧- وما فتئت اللجنة تقدم المساعدة للبلدان في مجال تصميم ودعم الرؤى الوطنية. وهكذا، قدمت الدعم التقني إلى الحكومة الجديدة في بنن، في شكل بعثتين تقنيتين لتقييم الرؤية الحالية للبلد لعام ٢٠٢٥ ولتوجيه وضع الرؤية القادمة. وقد حُدد الإطار المؤسسي لوضع الرؤية الجديدة وتقييم السابقة، وحُددت الجهات المسؤولة عن تنفيذها على جميع المستويات. وفي غينيا، قدمت اللجنة الدعم إلى البلد من أجل وضع رؤية إنمائية طويلة الأجل، وهي ورؤية غينيا لعام ٢٠٤٠، فأرسلت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ خبراء إحصاءات إلى كوناكري بغية تقديم المساعدة التقنية للبلد في جهوده الرامية إلى مراجعة ناتجه المحلي الإجمالي. كما قدمت اللجنة الدعم إلى السنغال من أجل صياغة برنامج عمل في مجالات التخطيط والإحصاءات.

٥٨- وأُسندت إلى اللجنة مهام استراتيجية رفيعة المستوى مماثلة تليها عملية التنفيذ، وتشترك فيها أفرقة متعددة التخصصات، وذلك من جانب إثيوبيا، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وغامبيا، وغينيا، وليبريا، ونيجيريا، وهناك دول أعضاء أخرى لا تزال في انتظار وصول البعثات الاستطلاعية للجنة، مثل تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وغابون، وغيرها.

٤- الابتكارات والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

٥٩- ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة السياسات العامة من خلال عملها في إنتاج المعارف ودعم الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على إدارة وإثراء الموارد الطبيعية وإضافة القيمة إليها، لاسيما بالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية.

٦٠- وأجرت اللجنة، عملاً باستراتيجياتها في مجال تنمية القدرات، حوارات سياساتية رفيعة المستوى لتمكين الدول الأعضاء من فهم نتائج دراساتها فهما كاملا، واستكشاف الخيارات السياساتية التي تقترحها اللجنة في تقاريرها من أجل ترجمتها إلى عمل. وهكذا، شهدت الفترة قيد

الاستعراض إجراء حوار رفيع المستوى نظمه مركز الديمقراطية والتنمية، بالتعاون مع شُعبة سياسات التنمية الاجتماعية، في ياوندي خلال الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وكان موضوع الحوار هو تأثير التوسع الحضري على تخطيط التنمية الوطنية في أفريقيا، وكانت نتيجته الرئيسية هي الوصول إلى الاستنتاج بأنه ينبغي للبلدان الأفريقية تعميم التوسع الحضري في التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية. ونظم المركز حوارا سياساتيا رفيع المستوى في كيغالي، يومي ١٧ و١٨ أيار/مايو ٢٠١٦، بشأن مخاطر الاستثمار في الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا. وأبرز المشاركون في الحوار ضرورة الدمج الكامل للمشاريع العابرة للحدود في عمليات التخطيط والميزنة على الصعيدين الوطني والإقليمي واعتماد تدابير للتخفيف من المخاطر المحتملة.

رابعا- استنتاجات

٦١- تدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء إلى مواصلة وتعزيز دعمها لعمل اللجنة، لاسيما فيما يتعلق بمسائل من قبيل التحول الهيكلي، والتصنيع، ومنطقة التجارة الحرة القارية، وتخطيط التنمية، والتجارة، والتكامل الإقليمي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية الهائلة للقارة، من أجل تحقيق نمو واسع النطاق واستحداث فرص العمل وتحسين معيشة سكان أفريقيا بشكل عام.

٦٢- والدول الأعضاء مدعوة أيضا إلى دعم تنفيذ الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية، وإلى مواصلة الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتسريع تنفيذ مختلف مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود التي أقرها مؤتمر الاتحاد الأفريقي. ويمكن السعي إلى تحقيق ذلك من خلال تضمين التشريعات الوطنية قوانين نموذجية تعزز استثمارات القطاع الخاص، والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالهياكل الأساسية الاستراتيجية اللازمة لتعزيز التكامل الإقليمي.